

# عريضة دعوى في إيقاف تنفيذ مقرر إداري

## الحرمان من جواز السفر

### سياق الدعوى والهدف منها

تسعى هذه الدعوى إلى توقيف تنفيذ الإجراءات الإدارية ثم إلغائها وهي إجراءات متعلقة بحرمان شخص من الحصول على جواز سفر والناتج عنها عمليا حرمانه من السفر وبالتالي حصول أضرار مادية ومعنوية يصعب عليه تداركها.

يجدر التذكير أن استهداف الأشخاص بمثل هذه الإجراءات الأمنية يشكل تضييقا لحريتهم وانتهاكا لحقوقهم وبالتالي لا يمكن اعتمادها دون احترام الضمانات القانونية والمتمثلة في شرط الضرورة عند اللجوء للتضييق على ممارسة الحرية وشرط التناسب بين الإجراء المتخذ والهدف منه.

### ملاحظات

أن مثال الدعوى الوارد أدناه يحتوي على وقائع وملابسات دارت في ظروف معينة ويتعين على مستعمل هذا المثال التصرف فيها وتغييرها حسب الوقائع التي تعرّض لها.

ويمكن له لهذا الغرض الاستئناس بالوقائع التالية:

عرض الوقائع:

- ✓ عرض ظروف إعلام العارض بقرار الإجراءات الإدارية
- ✓ تحديد صفة المبلّغ بهذا القرار وسياقه (شفاهيًا، كتابيًا)
- ✓ عرض طريقة تنفيذ الإدارة لهذه الاجراءات كما تمّ ذكرها عند إعلام العارض
- ✓ تحديد إذا ما تمّ إعلام العارض من طرف الشرطة ب:
  - الأسباب الواقعيّة التي اتّخذ على أساسها هذا القرار (لماذا يُعتبر العارض تهديدا للنظام العام؟)

- الأساس القانوني لقرار المراقبة الإدارية (القانون عدد 40 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر، الامر المنظم لحالة الطوارئ و/ أو غيره)

## تذكير هام:

مثال الدعوى الوارد أدناه متعلق بإجراءات استعجالية لدى المحكمة الإدارية. على الراغب في القيام بمثل هذه الدعوى أن يقدم عريضة في إلغاء المقرر الإداري المذكور وذلك بصورة موازية لدعوى توقيف التنفيذ أو لاحقة على أن يقع احترام الآجال القانونية في هذه الحالة. نفس الشيء إذا ما أراد الشخص إلزام الإدارة بجبر الضرر الذي لحقه والناجم عن مقررها الإداري. فالقيام في هذه الحالة يكون في شكل دعوى في القضاء الكامل (قضاء المسؤولية) ويكون بصورة موازية لدعوى توقيف التنفيذ أو لاحقة على أن يقع احترام الآجال القانونية في هذه الحالة. حسب القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية لا سيما الفصل 39 منه فإن قبول مطلب توقيف التنفيذ مرتبط بتوفر شرطين متلازمين. الأول متعلق بقيام المطلب على أسباب جدية في ظاهرها" وهو شرط مفصل بمثال عريضة الدعوى أدناه. الشرط الثاني متعلق بإقناع المحكمة بان تنفيذ المقرر المذكور من شأنه أن يتسبب للمدعي في نتائج يصعب تداركها. ونظرا لأهمية هذا الشرط فإنه يتعين على العارض إيلائه الأهمية القصوى وذلك بتفصيل الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به وذلك على النحو التالي:

### 1/ الأضرار المادية:

- فقدان أو تعطل الحق في العمل (من المهمّ الادلاء بمؤيدات)
- المنع من التنقل للإيفاء بالتزامات مالية في الخارج (مؤيدات: فواتير، خطايا تأخير، محاضر...)
- ضياع فرص مهنية في الخارج... الخ
- الحرمان من الدراسة في الخارج

### 2/ الأضرار المعنوية:

- فقدان الحرّية او الحرمان من التمتع بحق السفر يمثل لامحالة ضررا معنويا لا يمكن تداركه
- المسّ من سمعة العارض وكرامته خاصّة وأن حرمانه من جواز سفر جعل العارض محل شبهات في محيطه الاجتماعي والمهني والأسري وهو ضرر شديد الوقع على نفسية العارض وحصل فعليا وأدى لنتائج لا يمكن تداركها أو تصويبها.

- الأضرار الحاصلة للأسرة وخاصة الأطفال ان كانوا قاطنين خارج البلاد

## **عريضة دعوى في توقيف تنفيذ مقرر اداري**

**ألعارض:** الاسم واللقب

رقم بطاقة تعريفه الوطنية: ..... المؤرخة في.....

عنوانه: .....

أو (إذا كانت الدعوى مرفوعة بواسطة محام)

الأستاذ: .....

المحامي لدى .....

عنوان المكتب:.....

المعرف الجبائي.....

**النيابة عن:** اسم ولقب المنوب ....

القاطن ب: .....

**الضد:** السيد وزير الداخلية والكائن مقره بوزارة الداخلية شارع الحبيب بورقيبة، تونس

## **المعروض على جناب السيد الرئيس الأول للمحكمة الإدارية ما يلي**

حيث يتقدم المنوب لمحكمة جنابكم بعريضة في توقيف تنفيذ مقرر اداري خّصّه بصورة فردية وذلك بحرمانه من الحصول على جواز سفر وهو مقرر صادر عن مصالح وزارة الداخلية الطرف الضد في قضية الحال.

### **من حيث الشكل:**

حيث قدم مطلب توقيف التنفيذ لدى المحكمة المختصة وممن له الصفة والمصلحة ومحترما للأجال القانونية مما يجعله حريا بالقبول من هذه الناحية.

### **من حيث الأصل:**

حيث وبتاريخ ..... تقدّم المنوب المذكور أعلاه للمصلحة الادارية بمركز الامن بطلب تمكينه من جواز سفر وذلك بعد أن استوفى كل الوثائق المطلوبة وقد سجل مطلبه تحت عدد ..... حسب الوصل المصاحب

وحيث ومنذ ذلك التاريخ لم يتمكن المنوب من الحصول على جواز سفره وكان في كل مرّة يجابه بالمماطلة وبمزيد الانتظار الى أن صارحه أحد الاعوان أنه لا فائدة من التردد على مركز الامن وانه لن يحصل على جوازه نظرا لكونه موضوع إجراء إداري احترازي في الغرض.

وحيث لم يتسلم المنوب أي قرار كتابي بحرمانه من جواز سفر واكتفى العون بأعلامه شفاهيا.

حيث بحرمانه من جواز السفر يكون العارض(ة) قد تعرض لانتهاك جسيم لحريته في التنقل وفي مغادرة التراب الوطني إضافة الى الحقوق المرتبطة بذلك مثل الحق في العمل (الحقوق المنتهكة مرتبطة بوضعية العارض).

وحيث صدر قرار المنع عن جهة إدارية متمثلة في مركز الأمن وبصفة شفاهية ودون سابق اعلام مما يؤكد الصبغة التعسفية لهذا الاجراء.

### **أولا: في الأسباب الجديّة**

حيث نصّ الدستور التونسي في فصله 24 منه على ما يلي: "لكل مواطن الحرية في اختيار مكان إقامته والتنقل داخل الوطن، وله الحق في مغادرته".

كما يضمنه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه تونس سنة 1969 في فصله 12 فقرة 2 على أنه "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده".

كما اعترفت تونس باختصاص لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقبل العرائض المرسلة من كل شخص قاطن بالتراب التونسي وينسب من خلالها للدولة التونسية بانتهاك حقوقه المكفولة بالعهد الدولي.

حيث استنادا لأحكام الدستور والعهد الدولي فأن ممارسة حرية التنقل والسفر خارج أرض الوطن ليست بمنأى عن التحديد أو التضييق وذلك اعتبارا لحالات الطوارئ أو لسن تدابير استثنائية لكن هذه الاستثناءات تبقى في كل الحالات خاضعة للتأطير التشريعي والرقابة القضائية.

كما ينص الفصل 49 من الدستور التونسي على ما يلي "يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.»

وحيث ان الاجراء الذي أقدمت عليه الإدارة بمنع المنوب من الحصول على جواز سفر يعتبر انتهاكا جسيما وغير مبرر لحرية ذلك أن الجهة الإدارية التي اتخذته لم تبين أسباب وضرورة حرمان المنوب من التمتع بحق أساسي وذلك على النحو المبين كما يلي.

### 1/ في عدم احترام شرط الضرورة

وحيث ينص الفصل 49 من الدستور على أنه " ... لا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة.."

حيث يتعلق شرط الضرورة بالالتجاء للضوابط المقيدة للحرية كلما **تأكدت الحاجة لذلك** في إطار دولة مدنية ديمقراطية وذلك لحماية الاهداف المنصوص عليها بالفصل 49 من الدستور.

وحيث ينطبق شرط الضرورة عند اتخاذ المقررات المقيدة للحرية حتى في حالة الطوارئ أو الحالة الاستثنائية. وهكذا يأذن **الفصل 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** للدول باتخاذ إجراءات تستثنى عن المبادئ المنصوص عليها في العهد بمناسبة الاعلان عن حالة الطوارئ. وفي هذه الحالة يجب على الدول الأطراف احترام عدة شروط للجوء لهذه القيود المنصوص عليه بالفصل 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وحيث وفي نفس المجال ترى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "...الفقرة 3 من المادة 12 تشير بوضوح الى أنه لا يكفي ان تخدم القيود الأغراض المسموح بها, فيجب أيضا أن تكون ضرورية لحمايتها..". (تعليق عام رقم 27 لسنة 1999, حول المدة 12 من العهد الدولي).

وحيث تذكر لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان في ملاحظاتها العامة والمفسرة للفصل 4, بأن "أي خروج عن التزامات الدولة الطرف بموجب العهد لا يسمح به إلا **"بالقدر الذي تقتضيه الحالة تماما"**. ويلزم هذا الشرط الدول الأطراف بأن تبرر بالتحديد ليس فقط قرارها بإعلان حالة الطوارئ, بل أيضا أي إجراءات ملموسة ناتجة عن هذا الإعلان" (لجنة حقوق الإنسان, التعليق العام رقم 29 على الفصل 4, الفقرة 5). ولذلك ينطبق شرط الضرورة هذا على الإجراءات التي تقيد الحرية والتي يمكن اتخاذها في ظل حالة الطوارئ أو الحالة الاستثنائية.

وحيث سعيا لتفحص الإجراء الفردي الذي لحق المنوب والمحدد لممارسة حريته يجب على الإدارة خاصة تبريره بطريقة دقيقة وصرحة خاصة في حال الاستناد الى الحالة الاستثنائية المحتج بها واخذا بعين الاعتبار لوضعية الشخص موضوع الإجراء وحقيقة التهديدات التي تستهدف النظام العام اضافة الي وجوب احترام شكلية الاعلام الشخصي والكتابي.

وحيث كرس فقه قضاء المحكمة الإدارية مبدأ اللجوء الى شرط الضرورة وذلك في العديد من القرارات ومنها القرارين عدد 4105408 و4105496 بتاريخ 28 مارس 2020: "...فان كان لابد من وضع قيود على حقوق وحرية أساسية فيجب أن يكون القيد قادرا على تحقيق الهدف وأن الأقل حدة وشدة على الحق وان لا تتجاوز آثاره النتائج المرجوة من وراء فرضه".

حيث إن السيد(ة) .... لم يتلق أي اعلام كتابي أو حتى شفوي يفسر ضرورة حرمانه من حقّه في الحصول على جواز سفره الذي يعوق حريته في مغادرة التراب الوطني، وهذا الاعلام الكتابي هو اجراء جوهري يمكن من خلاله تفحص ضرورة الإجراء المتخذ ضد المنوب (ة).

وبناء على ما تم ذكره فانه يمكن الجزم بان الاجراء المقيد لحرية المنوب(ة) واليمنع من السفر يعتبر تقييدا يفتقد لصيغة الضرورة.

## 2/ في عدم احترام مبدأ التناسب

حيث ينص الفصل 49 من الدستور على أنه "لا توضع هذه الضوابط (على الحقوق والحريات) إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها"

كما أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة تجعل من احترام مبدأ التناسب شرطا قانونيا: "يجب أن تمثل التدابير التقييدية لمبدأ التناسب؛ ويجب أن تكون التدابير التقييدية ملزمة بالامثال لمبدأ التناسب. يجب أن تكون مناسبة لأداء مهام الحماية الخاصة بهم" (التعليق العام 22 الفقرة 11). وحتى في حالة الطوارئ، يجب أن تكون الإجراءات "...متناسبة سواء من حيث المدة أو المدى الجغرافي أو الأهمية العملية...". "وتنطبق هذه المتطلبات على كل من الإجراءات العامة أو الإجراءات الخصوصية أو الفردية..". (الجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 29 حول الفصل 4).

حيث يقتضي شرط التناسب التثبيت من مدى ملائمة قرار منع العارض(ة) من الحق في الحصول على جواز سفر مع الاهداف المنشودة من طرف الجهة الادارية وتفحص ما إذا كان قرار الحرمان من التمتع بالحق المذكور مبالغ فيه مقارنة بالهدف المراد حمايته.

وحيث ولئن مكّن القانون عدد 40 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر الادارة من سلطة تقديرية في الحرمان من الحصول على جواز سفر، فإنه وتطبيقا لمقتضيات الفصل 49 من الدستور يبقى القاضي الاداري مدعواً الى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله تأويلا ضيقا بخصوص القيود التي تفرض على الحقوق والحريات باعتباره مؤتمن على حمايتها وهو ما أكدّه فقه قضاء المحكمة الادارية في عديد المناسبات ومنها على سبيل الذكر القضية عدد 713277 بتاريخ 10 أوت 2016 : " أن الحق في الحصول على جواز سفر هو من الحقوق الاساسية لكل مواطن تونسي لارتباطه بحريّة التنقل لخارج

البلاد التي ضمنها الدستور وبالتالي لا يجوز اهداره الا في حدود ما يجيزه القانون مراعاة على أن تؤوّل الاستثناءات التي تحول دون تمكين المواطن من هذا الحقّ تأويلا ضيقا.."

وحيث كما ذكر أعلاه, لم يتلق السيد(ة) ... اعلاما رسميا يفسر بشكل واضح ودقيق الهدف من حرمانه من الوثائق الرسمية المطالب بها ان الاعلام الشخصي والكتابي هو وحده الذي يمكن من تقدير مدى احترام الادارة لمبدأ التناسب عند لجوؤها لاتخاذ اجراءات مقيدة للحق.

وحيث يمكن اعتبار ان قرار حرمان العارض(ة) من جواز سفره قرار غير محترم لمبدأ التناسب.

### **ثانيا: في الضرر الحاصل والذي يصعب تداركه**

حيث إن الأضرار الحاصلة للمنوب والنتائج التي يصعب تداركها والمترتبة على المقرر الإداري المطعون فيه تتمثل في الأمثلة التالية:

1/ الاضرار المادية:

- فقدان أو تعطل الحق في العمل في الخارج (من المهمّ الادلاء بمؤيدات)
- المنع من التنقل للإيفاء بالتزامات مالية في الخارج (مؤيدات: فواتير, خطايا تأخير, محاضر...)
- ضياع فرص مهنية في الخارج... الخ
- الحرمان من الدراسة في الخارج

2/ الاضرار المعنويّة:

- فقدان الحرّية او الحرمان من التمتع بحق السفر يمثل لامحالة ضررا معنويا لا يمكن تداركه
- المسّ من سمعة العارض وكرامته خاصّة وأن حرمانه من جواز سفر جعل العارض محل شبهات في محيطه الاجتماعي والمهني والأسري وهو ضرر شديد الوقع على نفسية العارض وحصل فعليا وأدى لنتائج لا يمكن تداركها أو تصويبها.
- الأضرار الحاصلة للأسرة وخاصة الأطفال ان كانوا قاطنين خارج البلاد

### **لذا ولكل هذه الأسباب**

فالرجاء من عدالة الجناب التفضّل وفقا لأحكام الفصول 39 (جديد) و40 (جديد) و 41 (جديد) من القانون عدد 40 لسنة 1972 مؤرخ في غرّة جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية, الأذن بتوقيف تنفيذ المقرر الإداري الذي استهدف العارض(ة) وذلك بحرمانه(ها) من الحصول على جواز سفر وذلك لانتفاء شرط



الضرورة لاتخاذها و لغياب تناسبها مع الأهداف المرجوة من اللجوء اليه هذا إضافة لصيغة التأكيد الثابتة باعتبار أن مواصلة تنفيذ هذا المقرر الإداري تترتب عنه نتائج وأضرار يصعب تداركها.

**وللجناب سديد النظر**